الباب الرابع

الفجوة التضخمية والانكماشية والبطالة

الباب الرابع

الفجوة التضخمية والانكماشية

التضخمية والانكماشية:

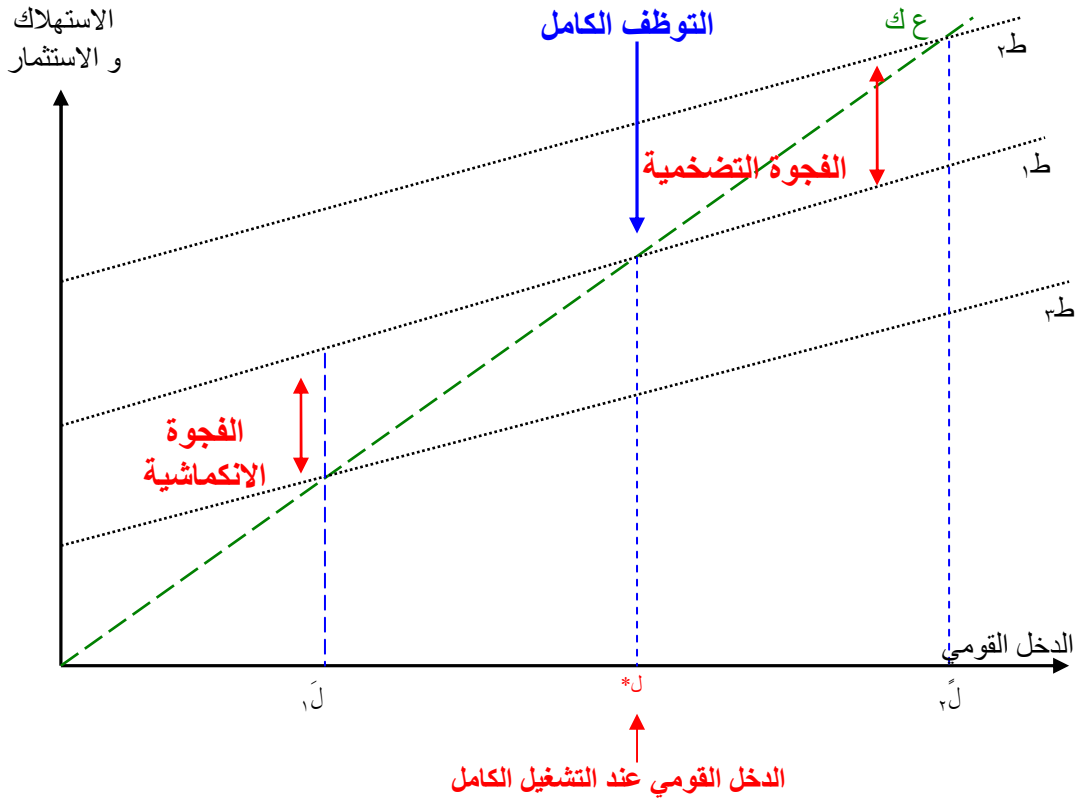

تعريف الفجوة التضخمية:

هي الحالة التي يكون عندها الطلب الكلي **أكبر** من العرض الكلي عند التشغيل الكامل (أو هي الحالة التي يكون عندها الاستثمار **أكبر** من الادخار).

تعريف الفجوة الانكماشية:

هي الحالة التي يكون عندها الطلب الكلي **أقل** من العرض الكلي عند التشغيل الكامل (أو هي الحالة التي يكون عندها الاستثمار **أقل** من الادخار).

عند الدخل التوازني : **الطلب الكلي** = **العرض الكلي**
(الإنفاق الكلي) (الناتج من السلع والخدمات)

دخل تضخمي أي: دخل توازني < مستو التشغيل الكامل للموارد

انكماشي أي: دخل توازني > مستو التشغيل الكامل للموارد

عند **زيادة** الطلب الكلي عن العرض الكلي تحدث **فجوة تضخمية**
(أي دخل تضخمي)

عند **نقص** الطلب الكلي عن العرض الكلي تحدث **فجوة انكماشية**

أبسطلك الشغلة... ☺

لا تنسى ;
الدخل القومي =
استهلاك خاص + استثمار خاص + إنفاق حكومي + صافي التعامل الخارجي

(الطلب الكلي) ل = س + ث + ق + ص

التضخـــــم

تعريف التضخم التضخم Inflation :

ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والمختلفة على السواء، ومن أشهر تعاريف التضخم ذلك القائل بأن التضخم هو "نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة". ويعرف التضخم بأنه "الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار.

أنواع التضخم:

يمكن التميز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي:

أولاً: من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

١- التضخم المفتوح (الظاهر) Open Inflation: يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. ولهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.

٢- التضخم المكبوت Repressed Inflation: نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار.

ثانيا: من حيث حدة التضخم:

١- التضخم الجامع Hyper (Galloping) Inflation: هو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زياد جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللولب المرذول" Vicious Circle of Inflation. وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

٢- التضخم الزاحف Creeping Inflation: هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

ثالثاً: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

١- التضخم المستورد Imported Inflation: ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).

٢- التضخم المصدر Exported Inflation: ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطيات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

رابعاً: من حيث مصدر الضغط التضخمي:

١- تضخم جذب الطلب Demand-Pull Inflation: هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

٢- تضخم دفع النفقة Cost-Push Inflation: هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الأجر Wage-Push Inflation".

آثار التضخم

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثاراً تمس أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:

١- **تأثير التضخم على الدخل:** يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الأخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وتجار وغيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم.

٢- **تأثير التضخم على المديونية:** يستفيد المدين Debtor من التضخم بينما يتضرر الدائن Creditor، وذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

٣- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:** للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات Balance of Payments، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو في أقل الحالات سوءاً ينخفض حجم الفائض فيه.

٤- **تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:** اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي Economic Growth. يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون

دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة. وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعاً للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة.

قياس التضخم:

معدل (نسبة) التضخم في سنة معينة (س):

$$= \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة (س) – المستوى العام للأسعار في السنة (س–١)}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة (س – ١)}} \times ١٠٠$$

البطـــالـــــة

تعريف مفاهيم الاستخدام والبطالة:

- **القوة العاملة:** عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه بالأجر السائد.
= عدد السكان ـ الأحداث (أقل من ١٦ سنة) ـ المتقاعدين ـ الغير قادرين على العمل بسبب الإعاقة.

- **العمالة الكاملة:**
= القوة العاملة ـ البطالة الاختيارية ـ البطالة الوظيفية
ـ البطالة الموسمية أو الدورية (أثناء إجراء إحصاء العمالة)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوى العاملة}} \times ١٠٠$$

أنواع البطالة:

- **البطالة الإجبارية (القسرية):** عدد الباحثين من القوة العاملة عن عمل عند مستويات الأجور السائدة وغير السائدة وغير القادرين على الحصول عليه لعدم وجود فرص العمل.
- **البطالة الاختيارية (الطوعية):** عدد القوة العاملة غير الراغبة في العمل بالأجر السائد بالرغم من وجود فرص عمل.
- **البطالة الوظيفية (الاحتكاكية):** عدد القوة العاملة الذين لا يعملون لأنهم في حالة انتقال من عمل إلى آخر أو تدريب على عمل جديد (أو إعادة تدريب) أثناء إجراء إحصاء العمالة.
- **بطالة هيكلية:** الناتجة من خلل في هيكل توزيع العمالة في الدولة (منطقة بها فرص عمل لنوعية من الوظائف غير متوفر العاملين لها في هذه المنطقة) والعكس في منطقة أخرى.
- **البطالة الدورية:** عدد العمال الذين لا يعملون نتيجة حدوث تغير في الحالة الاقتصادية (ركود) أثناء السنة.
- **البطالة الموسمية:** عدد العمال الذين لا يعملون أثناء إجراء إحصاء العمالة لأن طبيعة عملهم موسمية (كالعاملين في موسم الحج) في غير وقت إجراء الإحصاء.
- **البطالة المقنعة:** هي ليست بطالة بالمفهوم الفعلي للبطالة حسب التعريف أعلاه. حيث أنهم أولئك العاملون فعلاً في نشاط اقتصادي ولكن مستوى إنتاجيتهم متدني

بحيث أن إضافتهم إلى النشاط الاقتصادي لا يزيد من الإنتاج الكلي لهذا النشاط (إنتاجيتهم الحدية صفر).

- **بطالة فنية:** نتيجة التقدم التكنولوجي واحلال الآلات محل العمالة اليدوية.

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار.
فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة.
وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف باسم "منحنى فيلبس" Philips Curve.
وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين للبطالة والمستوى المقابل له من التضخم، وقد تمت تسميته نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي A. W. Philip